

استراتيجية
الأمن السيبراني
ل الجمهورية العربية السورية





الملخص التنفيذي

تزايد التهديدات لأنظمة المعلومات والبيانات مما أدى لتزايد الاهتمام عالمياً بمواضيع الأمان السيبراني لحماية الأصول المعلوماتية كونها تشكل أحد أهم الموارد في ظل التطورات التقنية الحديثة، لذلك بدأت الدول بوضع السياسات العامة والاستراتيجيات والسياسات التنفيذية لحماية معلوماتها من (التخريب - التعديل - الحذف - السرقة...). وتلت الدعوات للتعاون بين الدول في مجال صياغة استراتيجيات واتفاقيات مشتركة للتصدي لأي محاولة اختراق سبرانية لمعلوماتها، وكان آخرها اللجنة المفتوحة العضوية في الأمم المتحدة التي تعنى بوضع اتفاقيات دولية شاملة لمكافحة استخدام وسائل تقانة المعلومات لأغراض إجرامية.

اعتمدت وزارة الاتصالات والتقانة الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الخدمات الحكومية الإلكترونية وعملت على تنظيم عمل التطبيقات الإلكترونية، وتشجيع خدمات الدفع الإلكتروني، ونشر الحزمة العربية، وإدخال المشغل الثالث للاتصالات النقالة الذي سيؤدي إلى تزايد حجم المعلومات والبيانات المتداولة على الشبكة، لذلك تسعى الجمهورية العربية السورية من خلال هذه الاستراتيجية إلى تطوير قدراتها في مجال الأمن السيبراني، بهدف تعزيز مستوى حماية الأصول المعلوماتية من المخاطر السبرانية الداخلية والخارجية التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على مقدرات الدولة السورية، وبهدف امتلاك الأدوات التقنية اللازمة للتصدي لهذه المخاطر بما يساعده في تحسين البيئة المحيطة بالأمن السيبراني، وزيادة التعاون الدولي، وتحسين الجوانب التنظيمية وبناء القدرات مع نشر الوعي والثقافة الأمنية السبرانية بين أفراد المجتمع لتعزيز الانتقال الآمن بالاقتصاد السوري إلى الاقتصاد الرقمي.

أعدت وزارة الاتصالات والتقانة هذه الاستراتيجية الخاصة بالأمن السيبراني بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين والتي جاءت بناءً على تحليل الواقع الراهن وأفضل الممارسات العالمية وبما يتواافق مع الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي وبرنامج سوريا ما بعد الحرب، متضمنة سبعة أهداف رئيسية:

1. تأسيس بنية أمن سبراني قوية ومستدامة توفر الحماية المتكاملة للأصول المعلوماتية والتقنية.
2. إدارة فعالة متكاملة لمواجهة التهديدات والتصدي للمخاطر على مستوى الجمهورية العربية السورية. 3. تطوير الجوانب التشريعية والتنظيمية الخاصة بالأمن السيبراني.
4. تطوير وصقل الإمكانيات الوطنية البشرية والتقنية للأمن السيبراني، وبناء الثقافة وإذكاء الوعي المجتمعي للوصول لأفضل الممارسات في مجال الأمن السيبراني.
5. تشجيع البحث العلمي والابتكار في مجال الأمن السيبراني.
6. تحقيق الحكومة الفعالة للتنسيق بين جميع الجهات وضمان حُسن التنفيذ.
7. تعزيز التنسيق والتعاون في قضايا الأمن السيبراني على المستويين الإقليمي والدولي.



الفهرس

٤	أ. مقدمة
٤	ب. نطاق العمل
٥	ج. الرؤية
٥	د. الأهداف
٦	هـ. مدخلات الاستراتيجية
٧	وـ. تحليل الواقع الراهن
٨	١ـ. مؤشرات الواقع الراهن:
٨	٢ـ. واقع الموارد البشرية والهيئات الإدارية:
٨	٣ـ. البيئة التشريعية والتنظيمية:
٩	٤ـ. البيئة الفنية:
٩	٥ـ. واقع الشراكات والتعاون الدولي:
١٠	٦ـ. واقع التعليم والبحث العلمي:
١٠	٧ـ. البرامج والمشاريع والمبادرات
١٩	٨ـ. حوكمة الاستراتيجية
٢١	٩ـ. خاتمة



المقدمة

تكتسب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتزداد الأهمية أكثر في ظل الاعتماد المتزايد على شبكة الإنترنت لتبادل المعلومات والخدمات في الأعمال التجارية والحكومية، وتحول الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي من خلال رقمنة عدد من المجالات والقطاعات المختلفة، إلا أن ذلك أدى أيضاً إلى وجود بيئة ملائمة للجرائم المعلوماتية، لذلك تزايد الاهتمام بالأمن السيبراني وأصبح أمن المعلومات الرقمية جزءاً من الأمن الوطني وأمن الأفراد والشركات.

تسعى حكومة الجمهورية العربية السورية إلى تعزيز الاهتمام في مجالات الأمن السيبراني، من خلال تطوير السياسات، وتوفير الأدوات اللازمة لحماية الأصول المعلوماتية، وتعزيز القدرات الوطنية في مواجهة المخاطر السيبرانية المحتملة. وتشكل هذه الوثيقة التوجهات الوطنية الأساسية وإطار عمل مرجعي للعاملين والمهتمين في مجال الأمن السيبراني من القطاعين العام والخاص، بما يضمن الوصول إلى درجات مقبولة في حماية الأصول المعلوماتية وفقاً لأهميتها، ويضمن توزيع الأدوار وتحديد الصالحيات بين جميع الأطراف سواء داخل المؤسسات أو على المستوى الوطني.

وبناء عليه تم تشكيل فريق من الخبراء المختصين بالأمن السيبراني لوضع رؤية عمل مشتركة في مجال أمن الاتصالات والمعلومات من خلال تحليل الواقع الراهن والانطلاق إلى تحديد الأخطار المختلفة التي تهدد نظم المعلومات ووضع السبل الكفيلة بحماية البيانات المتضمنة فيها مع وضع المقترنات الكفيلة بتحقيق هذه الرؤية.



نطاق العمل

تركز هذه الاستراتيجية على حماية الجوانب المدنية لفضاء السيبراني، وتغطي جميع الجوانب المختلفة للحكومة، والسياسات التنفيذية والجوانب التشغيلية، والتقنية، والقانونية والتنظيمية للأفراد والشركات والجهات الحكومية وغير الحكومية. وتسلط الضوء على المبادئ الشاملة وأفضل الممارسات التي يتعين النظر فيها لتحقيق وإدارة استراتيجية وطنية للأمن السيبراني ووضعها موضع التنفيذ. ويشمل نطاق الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني الأولويات الوطنية فضلاً عن الإطار العام للشراكة والتعاون الدولي بشأن الأمن السيبراني وفق المجالات التالية:

1. الحكومة والامتثال والتنفيذ.
2. التشريع والتنظيم.
3. البنية التحتية وتكنولوجيا الأمن السيبراني.
4. بناء القدرات وثقافة الأمن السيبراني وإذكاء الوعي.
5. البحث والتطوير وتشجيع الابتكار نحو الاعتماد على الذات.
6. إدارة مخاطر الأمن السيبراني.
7. التنسيق والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي.



الرؤى

"فضاء سيراني آمن وموثوق في جميع المجالات، بما يسهم في حماية المصالح

الوطنية ويعزز الثقة في التحول الرقمي"



الأهداف

تسعى هذه الاستراتيجية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تأسيس بنية أمن سيراني قوية ومستدامة توفر الحماية المتكاملة للأصول المعلوماتية والتقنية.
2. إدارة فعالة ومتكاملة لمواجهة التهديدات والتصدي للمخاطر على مستوى الجمهورية العربية السورية.
3. تطوير الجوانب التشريعية، والتنظيمية، ووضع القواعد القانونية الملائمة، والإجراءات المتبعة للتصدي للجرائم الخاصة بالأمن السيبراني.
4. تطوير وصفل الإمكانيات الوطنية البشرية والتقنية للأمن السيبراني، وبناء الثقة وإنكاء الوعي المجتمعي للوصول لأفضل الممارسات في مجال الأمن السيبراني.
5. تشجيع الأبحاث والتحقيقات والبحث العلمي في مجال الأمن السيبراني.
6. تحقيق الحكومة الفعالة للتنسيق بين جميع الجهات وضمان حسن التنفيذ.
7. تعزيز التنسيق والتعاون في قضايا الأمن السيبراني على المستويين الإقليمي والدولي.



مدخلات استراتيجية

تعتبر استراتيجية الأمن السيبراني إحدى الاستراتيجيات القطاعية في مجال الاتصالات والمعلومات، وتنتمي إلى السياسات والاستراتيجيات الأخرى التي يجري اعتمادها أو تنفيذها في سوريا بما يضمن اتساق المسارات، حيث هناك مسارات استراتيجية أساسية في الجمهورية العربية السورية:

أ. البيان الحكومي لعام 2021: والذي تضمن في جزئه الخاص بوزارة الاتصالات والتكنولوجيا ثلاثة برامج تنفيذية أساسية بعيدة المدى (مدة كل منها عشر سنوات):

1. برنامج التحول الرقمي للخدمات الحكومية الإلكترونية.

برنامجه دعم الصناعات المعلوماتية.

3. برنامج تطوير البنية التحتية لقطاع الاتصالات والمعلومات.

ترتبط استراتيجية الأمن السيبراني ارتباطاً وثيقاً بالبرامج الثلاثة، وعلى وجه الخصوص البرنامج الأول، وجاءت الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي للخدمات الحكومية كخطة تنفيذية متضمنة برنامجاً فرعياً مخصصاً (البرنامج العاشر - أمن المعلومات)، ويهدف إلى وضع السياسات وتوفير الأدوات والمعايير اللازمة لحماية المعلومات والبيانات الوطنية.

ب. وثيقة سوريا ما بعد الحرب: يعد البرنامج الوطني التنموي لسوريا ما بعد الحرب بمثابة الخطة الاستراتيجية التنموية لسوريا حتى أفق عام 2030 وما بعد، وهي تظهر توجهات الحكومة السورية وخططها الواجعة والهادفة إلى رسم المشهد السوري في المرحلة المقبلة، حيث يمر تنفيذ البرنامج بأربع مراحل رئيسية، وفق ما يلي:



وفيما يخص قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يركز البرنامج أهدافه الرئيسية على شكل غايات تستهدف قيم العديد من المؤشرات ومنها مؤشرات تطوير الحكومة الإلكترونية والمؤشر العالمي للأمن السيبراني، وهي مؤشرات ترتبط بشكل أو بآخر باستراتيجية الأمن السيبراني. كما تنسق هذه الاستراتيجية أيضاً مع المسارات الدولية في مجال الأمن السيبراني، إذ أطلق الاتحاد الدولي للاتصالات مبادرة البرنامج العالمي للأمن السيبراني CGA: Global Cybersecurity Agenda في عام 2007، والتي وُضعت بهدف تعظيم التعاون والكفاءة وتشجيع التعاون مع جميع الشركاء والاستفادة من المبادرات القائمة لتقادي تكرار الجهود، وتحل محل هذه المبادرة حول خمس ركائز رئيسية: الإجراءات القانونية، والإجراءات التقنية، والبني التنظيمية، وبناء القدرات، والتعاون الدولي.



كما اعتمد مؤتمر المندوبيين المفووضين للاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2018 الذي عُقد في دبي القرار 130 بعنوان: تعزيز دور الاتحاد في مجال بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونص القرار على جملة من القضايا تضمنت استخدام إطار البرنامج العالمي للأمن السيبراني لمواصلة توجيه عمل الاتحاد بشأن الجهود الرامية إلى بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويقوم الاتحاد الدولي للاتصالات بإجراء قياس دوري من خلال نموذج أعده خصيصاً لهذا الغرض باسم النموذج العالمي للأمن السيبراني **Global Cybersecurity Index**، وهو يقيس مدى تقدم الدول في كل من الركائز الخمس التي تتضمنها المبادرة، وفي هذا السياق تؤكد تقارير الاتحاد على أن وجود سياسة وطنية للأمن السيبراني هو حجر الأساس لركيزة البنى التنظيمية، وقد صيغت هذه الاستراتيجية بالاستفادة من الدليل الاسترشادي الذي أعده الاتحاد لبناء استراتيجيات الأمن السيبراني، وقد حددت أهداف الاستراتيجية بحيث تتوافق مع ركائز مبادرة البرنامج العالمي للأمن السيبراني.



تحليل الواقع الراهن

نعرض في هذا القسم تلخيصاً وصفياً لأهم النتائج التي تم التوصل إليها نتيجة تحليل الوضع الراهن للأمن السيبراني في سوريا، حيث تم إعداد استبيان لدراسة الواقع الراهن جرى توجيهه للجهات الحكومية، بالإضافة إلى المشاهدات المتوفرة لدى فريق العمل في القطاع العام.



مؤشرات الواقع الراهن

أظهرت المؤشرات العالمية المرتبطة بالأمن السيبراني في سوريا تراجعاً ملحوظاً خلال العامين الماضيين، حيث احتلت سوريا موقعاً متاخراً في العام 2020 على المستويين العالمي والعربي على حد سواء، حيث كان مؤشر الأمن السيبراني لسوريا هو 22,14 % واحتلت المرتبة 126 على المستوى العالمي بتأخر 12 مرتبة عن العام 2018، وتظهر النتائج التفصيلية أن هناك ضعفاً في جميع الركائز بدرجات متفاوتة، وأقلها ضعفاً هي ركيزة الإجراءات القانونية، ويظهر الضعف الأكبر في ركيزتي بناء القدرات وإجراءات التعاون الدولي، تليها ركيزة البنى التنظيمية والتي يتوقع أن تتحسن بعد إقرار هذه الاستراتيجية.

واقع الموارد البشرية

بيّنت الدراسة التحليلية (المرفق رقم 1) لواقع الأمن السيبراني نقص خبرة الموارد البشرية العاملة لدى القطاع العام في مواجهة حالات الطوارئ على الشبكة بغض النظر عن نوعها، وعدم القدرة على وضع وتطبيق سياسات أمن المعلومات، ويعزى ذلك إلى عدم القدرة على استقطاب الكوادر البشرية للعمل في مجال أمن المعلومات بسبب ضعف الأجور، وتدني مستوى التدريب والتأهيل في مجال أمن المعلومات، وهذا ما أدى إلى تراجع واضح في مؤهلات الموارد البشرية العاملة في هذا المجال.

البيئة التشريعية والتنظيمية

- أولت الحكومة السورية خلال السنوات السابقة اهتماماً ملحوظاً بتشريعات الفضاء السيبراني، حيث جرى إصدار العديد من القوانين وهي:
 - قانون التوقيع الرقمي وخدمات تقانة المعلومات.
 - قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية.
 - قانون المعاملات الإلكترونية.ومازال هناك حاجة لإصدار قانون يتعلق بحماية البيانات الشخصية.
- وقد عملت وزارة الاتصالات والتقنية خلال السنوات السابقة على إعداد بعض السياسات التي تشكل الإطار التنظيمي والمعيار الوطني المتواافق مع المعايير العالمية لإعداد السياسات التنفيذية لأمن المعلومات وصدرت الوثائق الآتية:
 - السياسة الوطنية لأمن المعلومات، والتي تشكل المعيار الوطني لأمن المعلومات.
- السياسة الوطنية للتشفير، والتي تشكل المعيار الوطني للتشفير؛ كمانفذت الوزارة عدداً من الدورات التدريبية وورشات العمل على هذه القوانين والسياسات.



- وبدأت الوزارة بتنظيم خدمات أمن المعلومات من خلال اعتمادية الشركات العاملة في مجال أمن المعلومات، بما يضمن توفر شركات مؤهلة في السوق المحلية متخصصة في هذا المجال.
- تم إحداث فرع خاص بمكافحة الجريمة المعلوماتية في وزارة الداخلية، وإحداث محكمة خاصة بالجرائم المعلوماتية وجرائم الاتصالات، مع وجود صعوبات في حسم مسألة الاختصاص القضائي في الجرائم الإلكترونية العابرة للحدود.
- ولكن من الملاحظ عدم توفر سياسات أمن معلومات لدى الجهات الحكومية تتوافق مع السياسة الوطنية لأمن المعلومات؛ بالإضافة إلى عدم وجود وحدة وظيفية متخصصة بأمن المعلومات لدى تلك الجهات، مهمتها المحافظة على البيانات الرقمية والمنظومات المعلوماتية كأحد أهم الأصول لدى المؤسسات في الوقت الراهن.

البيئة الفنية

بيّنت الدراسة التحليلية لواقع الأمن السيبراني عدم وجود مراكز متخصصة بالاستجابة للطوارئ المعلوماتية، وعدم لحظ مشاريع متخصصة بأمن المعلومات.

وقد بيّنت تقارير المسح الأمني الصادرة عن مركز أمن المعلومات في الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات وجود ثغرات أمنية في أغلب المواقع والخدمات الإلكترونية تنوّعت في مستوى خطورتها، وبالرغم من تسجيل تحسن ملحوظ خلال السنوات الأخيرة إلا أن المؤشرات التالية بيّنت ما يلي:

- 1- ما زالت الثغرات عالية الخطورة تشكّل 20% من الثغرات المكتشفة.
- 2- حوالي 21% فقط من المواقع الحكومية التي خضعت للمسح الأمني عام 2021 خالية من الثغرات الأمنية.

واقع الشراكات والتعاون الإقليمي والدولي

بيّنت الدراسة أن واقع الشراكات والتعاون الإقليمي والدولي في مجال أمن المعلومات محدود، وخصوصاً خلال سنوات الحرب والحصار الاقتصادي، ونظراً لعدم وجود مركز استجابة للطوارئ المعلوماتية متخصص بإقامة شراكات وتعاون إقليمي ودولي، فإن الواقع اقتصر على بعض الشراكات بين الشركات الخاصة المحلية والأجنبية وخصوصاً في القطاع المصرفـي.

واقع التعليم العالي والبحث العلمي

تتنوع تسميات المقررات الجامعية السورية التي ترتبط بمفاهيم الأمان السيبراني، ولكن يمكن تصنيفها في ثلاثة أنماط وفق أهداف المقرر واحتياجات الطلاب التي تنتمي عموماً إلى الهندسات والتكنولوجيات والرياضيات، وتركزت بالآتي:

- 1- أمن نظم المعلومات.
- 2- أمن الشبكات.
- 3- نظم التشغيل.

وتتركز هذه المقررات على معارف في حلول الأمان السيبراني، في حين يحتاج مختصو الأمان السيبراني في المؤسسات المختلفة إلى معارف في إدارة نظم الأمان السيبراني، وأيضاً إلى معارف في تقييم وتدقيق أمن نظم المعلومات، ولم تتوجه الجامعات السورية، ولا سيما كليات الهندسة المعلوماتية وهندسة الاتصالات، إلى إضافة اختصاص في الأمان السيبراني يغطي كافة المعارف المذكورة.
أما فيما يتعلق بالدراسات العليا، فلا يوجد في المؤسسات الأكademية السورية برامج ماجستير أو دكتوراه في الأمان السيبراني تحديداً، ولكن بالمقابل يوجد العديد من مشاريع ورسائل الماجستير والدكتوراه التي تدمج بين الأمان السيبراني ومجال الاختصاص الأساسي.



البرامج والمشاريع والمبادرات

البرنامج الأول أمن البنى التحتية

يهدف هذا البرنامج إلى دعم الشبكة والنظم المعلوماتية الوطنية بالحلول الأمنية العتادية والبرمجية والتصميمية لزيادة مناعتها في مواجهة الهجمات الإلكترونية وفق ما يلي:

- أ. إنشاء وتطوير المركز الوطني للاستجابة للطوارئ المعلوماتية.

حيث يعتبر المركز أو وحدات الكشف المبكر عن الهجمات السيبرانية هو خط الدفاع الأول من خلال تعاون حكومي - حكومي لبناء المركز الذي يؤمن كشف مصادر الهجمات السيبرانية، وتحليل أساليب عملها، والثغرات المستخدمة.

ب. تأهيل فريق الاستجابة للطوارئ المعلوماتية بحيث يكون مختصاً بتكنولوجيا المعلومات وأمنها، مهمته مساعدة الجهات العامة والخاصة والشركات والأفراد على الاستجابة والحد والوقاية من الحوادث السيبرانية وتقديم الدعم اللازم بهذا المجال من خلال:

- اكتشاف الهجمات السيبرانية.
- الاستجابة للحوادث السيبرانية.
- الحماية والتأمين ومعالجة الحوادث السيبرانية.



- ج. تشكيل فرق عمل للاستجابة للطوارئ المعلوماتية في المؤسسات التي لديها منظومات معلومات ذات بيانات وخدمات حرجة.
- د. استكمال بناء منظومة التوقيع الرقمي بهدف التحقق من هوية الموقع وسلامة تبادل البيانات المرسلة وعدم الإنكار وت تقديم خدمات الختم الزمني.
- هـ. تعزيز البنية التحتية المعلوماتية للمؤسسات التي لديها منظومات معلومات ذات بيانات وخدمات حرجة لمواجهة أخطار أمن المعلومات.

البرنامج الثاني (تطوير الإطار القانوني والتنظيمي)

يهدف البرنامج إلى مراجعة الجوانب القانونية والتنظيمية المتعلقة بالأمن السيبراني من قوانين وسياسات وضوابط وفق ما يلي:

- أ . إصدار تشريع للأمن السيبراني بعد مراجعة شاملة لكافة القوانين ذات الصلة بالأمن السيبراني.
- ب. إصدار قانون حماية البيانات الشخصية.
- ت. تطوير وتحديث السياسات في مجال الأمن السيبراني.

البرنامج الثالث (نشر ثقافة الوعي السيبراني)

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير "ثقافة الوعي السيبراني" ، والتي تهدف بشكل رئيسي إلى تعزيز الوعي العام للمستخدمين بالقضايا الأساسية المتعلقة بالأمن السيبراني، ويمكن تحديد خمسة مسارات رئيسية لعمل البرنامج:

- أ . تعزيز الوعي بقضايا الأمن السيبراني: ويقصد بذلك تضمين مفاهيم الأمن السيبراني في القيم والسلوكيات والممارسات الخاصة بالحكومة والقطاع الخاص والمستخدمين بشكل عام، وذلك بهدف تعظيم قدرة المستخدمين على حماية أنفسهم من المخاطر الناجمة عن نشاطهم على الشبكة.
- ب. تعزيز الثقة لدى المستخدمين تجاه الخدمات المقدمة على الشبكة: ويتم ذلك من خلال زيادة قدرة المستخدمين على تقييم المعلومات المقدمة لهم عبر الشبكة، وتمكينهم من تقييم مصداقية موقع الويب ونتائج البحث المقدمة لهم، ومدى إتاحة الخدمات التي تسمح للمستخدمين بالتمييز بين المعلومات الصحيحة والمضللة، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة ثقة المستخدمين بالخدمات الإلكترونية.
- ت. تعزيز فهم المستخدمين لأهمية حماية بياناتهم على الشبكة: ويتم ذلك من خلال رفع سوية الوعي لدى المستخدمين لأهمية حماية بياناتهم الشخصية، وتمكينهم من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية تلك البيانات.
- ث. وضع آلية لإدارة ومعالجة الشكاوى تسمح للمستخدمين بتقديم الشكاوى بخصوص الاستخدامات المسيئة على شبكة الإنترنت، ومنها النصب والاحتيال عن طريق الشبكة، والابتزاز وانتهاك الشخصية.



ج. الاعتماد على وسائل الإعلام والمنصات الإعلامية الرقمية في تغطية القضايا المتعلقة بالأمن السيبراني، ولفت النظر إلى أهمية تلك القضايا، والإسهام في وضع السلوكيات والممارسات المذكورة في البند الأول.

البرنامج الرابع (بناء القدرات والمعرفة)

يهدف هذا البرنامج إلى تنمية القدرات في مجال الأمن السيبراني لدى الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين بشكل عام، وذلك على مختلف المستويات: مستوى رفع الوعي الأبسط، والمناهج التعليمية، والتدريب الاحترافي في مجالات الأمن السيبراني.

ويمكن أن ينفذ هذا البرنامج وفق أربعة مسارات رئيسية هي:

أ. التعليم في مجالات الأمن السيبراني: توفير مواد تعليمية من سوية جيدة في مجالات الأمن السيبراني مع عدد كافٍ من المعلمين والمحاضرين، ويقتضي ذلك وجود تكامل بين القطاع التعليمي وقطاع الأعمال للتأكد من ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل.

ب. التدريب الاحترافي في مجالات الأمن السيبراني: توفير برامج تدريب احترافية تساعد في بناء الكوادر البشرية المتخصصة في مجالات الأمن السيبراني، وتوطين المعرفة في هذا المجال ضمن المؤسسات ونقلها وتبادلها.

ت. البحث والابتكار في مجالات الأمن السيبراني: من خلال العمل على امتلاك القدرات العالمية المستوى الكفيلة بإنتاج الابتكارات والقيام بالابحاث العلمية المتقدمة في مجالات الأمن السيبراني، وذلك بما يسمح بمواجهة التحديات التي تواجه القطاعات المختلفة التي تعتمد على تقانة المعلومات والاتصالات، مع ضرورة تفعيل التشارکية بين القطاعين العام والخاص بهدف تعزيز الاستثمارات مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المطلوبة.

البرنامج الخامس (الشراكات والتعاون الإقليمي والدولي)

يهدف البرنامج إلى تطوير الشراكات والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي وفق ما يلي:

أ. تعزيز التعاون الدولي وخصوصاً مع الدول الصديقة في مجال الأمن السيبراني، بما يسمح بتبادل الخبرات والإإنذار المبكر حول الأخطار المحتملة والحوادث الأمنية الشائعة، ووضع آليات للتصدي لهذه الحوادث وخطة لمعالجتها من خلال مراكز الاستجابة للطوارئ المعلوماتية، وصولاً لإيجاد اتفاقات دولية وعربية في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية بما يضمن المشاركة بالمعلومات التقنية كناتج لهذا التعاون ويعزز من قدرة سوريا على التصدي للهجمات السيبرانية.

ب. تعزيز دور القطاع الخاص المحلي في مجال الأمن السيبراني، بما يساهم في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى رفع مستوى أمن المعلومات في القطاعين العام والخاص، وخلق شراكات وتعاون مشترك يكون فيها القطاع الخاص شريك في الاستجابة للطوارئ والتصدي للحوادث على الشبكة.



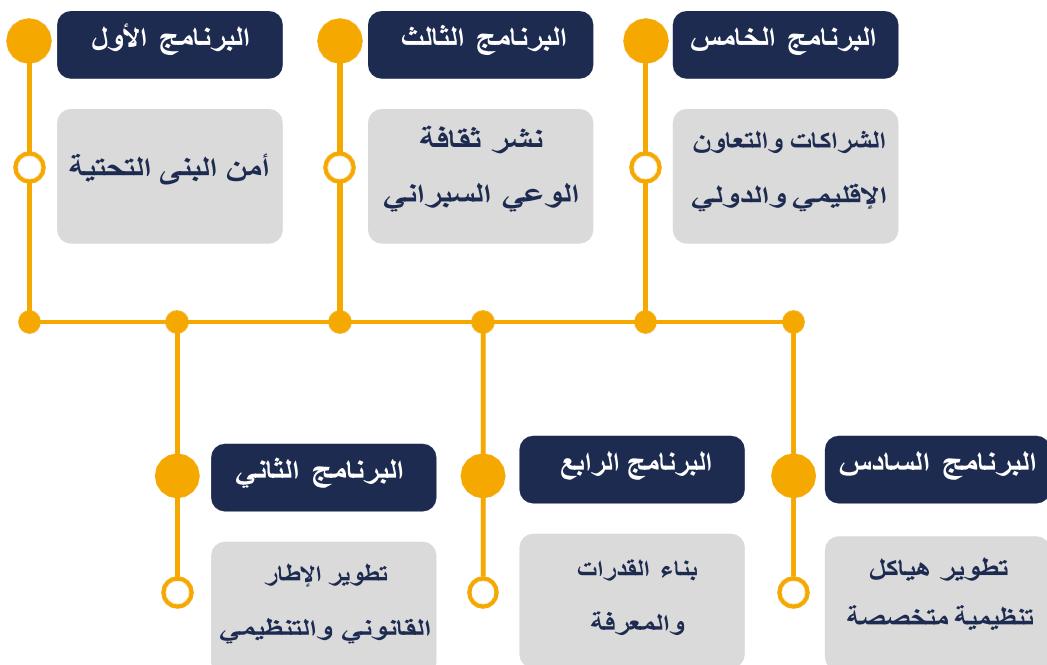
البرنامج السادس تطوير هيكل تنظيمية متخصصة

من أهم المشكلات والتحديات التي تعرّض نشر مفهوم الأمن السيبراني هو تحديد المسؤوليات والمهام للعاملين في المؤسسة أو الوزارة، لذلك يعتبر إنشاء وحدات تنظيمية متخصصة تُعنى بالأمن السيبراني في كل جهة عامة ضرورة ملحة، مع تأمين المستلزمات الفنية والكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والتي تسهم في تنفيذ الاستراتيجية المقرة من الحكومة.



قائمة المشاريع والمبادرات

يبين الجدول أدناه قائمة البرامج والجهات المسؤولة عن التخطيط ومتابعة التنفيذ بما يضمن تحقيق البرنامج لأهدافه المحددة، والجهات المشاركة في تنفيذ البرنامج، والمشاريع والمبادرات المقترحة ضمن كل برنامج والتي تضم ثمانية مشاريع وثلاث عشر مبادرة، تشكل قائمة المشاريع لمدة عامين فقط من تاريخ إقرار الاستراتيجية، حيث قد تشكل بعض المبادرات لبناء أساسية لمشاريع مستقبلية، بما يتوافق مع الاستراتيجية ومع التطورات التكنولوجية عالمياً والاحتياجات والتهديدات المحتملة:





البرنامج الأول : أمن البنى التحتية

الجهات المشاركة

الجهة المسئولة

وصف البرنامج

كاففة الجهات العامة

وزارة الاتصالات والتكنولوجيا

أمن البنى التحتية

المشاريع المقترحة للبرنامج الأول

الجهة المسئولة

وصف المشروع

اسم المشروع

الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات

- إنشاء مركز تنسيق على المستوى الوطني وأو على المستوى الإقليمي يشكل مركزي، بهدف التنسيق للتعامل مع الحوادث المعلوماتية الطارئة، ويوفر إمكانية الربط مستقبلاً مع مراكز استجابة للطوارئ المعلوماتية في الجمهورية العربية السورية.
- بناء فريق استجابة للطوارئ المعلوماتية يتمتع بالمؤهلات والخبرات المناسبة ومتابعة تدريب وتأهيل أعضاء الفريق بشكل مستمر، وتتابع التطورات في مجال أمن المعلومات.

مشروع مركز الاستجابة للطوارئ المعلوماتية

الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات

تأمين منظومة مبنية بأفضل الممارسات لإدارة دورة حياة الشهادات الرقمية للعاملين بالقطاع العام والخاص.
- اعتماد شهادة جذر وطنية يمكنها توقيع واعتماد شهادات مزودي خدمات تصديق فرعية

مركز التصديق الإلكتروني

الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات

إنشاء منصة وطنية لتقدير الأمان السيبراني من خلال مجموعة من التقارير الإحصائية الدورية

المنصة الوطنية لمؤشرات الأمان السيبراني

الجهات الحكومية المعنية

إنشاء فرق وطنية قطاعية للاستجابة للطوارئ المعلوماتية

مراكز استجابة قطاعية للأمان السيبراني لدى بعض جهات القطاع العام

المبادرات / الإجراءات للبرنامج الأول

الجهة المسئولة

الهدف

المبادرة

الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات

تهدف هذه المبادرة إلى تطبيق آليات حماية على المنظمات المعلوماتية في كافة الجهات الحكومية وفق معايير معتمدة من قبل الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات وبما يتوافق مع المعايير العالمية

مبادرة حماية المنظمات المعلوماتية في الجهات العامة

ملاحظة: تعتبر المشاريع 1، 2 مشاريع متقاطعة ومتكمالة مع استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية



البرنامج الثاني : تطوير الإطار القانوني والتنظيمي

الجهات المشاركة	الجهة المسؤولة	وصف البرنامج
وزارة العدل وزارة الداخلية وزارة الدفاع	وزارة الاتصالات والتكنولوجيا	يهدف هذا البرنامج إلى دراسة ومراجعة القوانين في الفضاء السيبراني، ووضع الضوابط والسياسات اللازمة لحماية الفضاء السيبراني

المبادرات / الإجراءات للبرنامج الثاني

الجهة المسؤولة	الهدف	المبادرة
وزارة الاتصالات والتكنولوجيا	حماية خصوصية أفراد المجتمع عبر توفير الحكومة السليمة لإدارة البيانات.	إصدار قانون حماية البيانات الشخصية
الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات	تحديث وثيقة السياسة الوطنية لأمن المعلومات، وفق أحدث المعايير العالمية، بحيث تشكل المعيار الوطني لسياسات أمن المعلومات	تحديث السياسة الوطنية لأمن المعلومات
كافة الوزارات	اختبار بعض الجهات الحكومية التي لديها منظومات معلوماتية ذات حساسية عالية وتطبيق سياسات أمن المعلومات لديها بالتعاون مع الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات، ليتم تعميم التجربة لاحقاً	مبادرة سياسة أمن معلومات لكل وزارة، متوافقة مع السياسة الوطنية لأمن المعلومات



البرنامج الثالث : نشر ثقافة الوعي السيبراني

الجهات المشاركة	الجهة المسئولة	وصف البرنامج
وزارة الإعلام وزارة التربية	وزارة الاتصالات والتقنية	يهدف هذا البرنامج بشكل رئيسي إلى تعزيز الوعي العام للمستخدمين بالقضايا الأساسية المتعلقة بالأمن السيبراني

المشاريع المقترحة للبرنامج الثالث

الجهة المسئولة	وصف المشروع	اسم المشروع
الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات	يهدف المشروع إلى إقامة ورشات تعرفيّة وتدريبيّة لمدراء القطاع الحكومي من مستوى معاوني وزراء ومدراء عامين بهدف تعزيز ثقافة الأمن السيبراني ودعم الجهود الرامية إلى تطبيق سياسات وإجراءات الأمان السيبراني على مستوى نظم المعلومات في المؤسسات	تعزيز ثقافة الأمن السيبراني لمدراء القطاع الحكومي

المبادرات / الإجراءات للبرنامج الثالث

الجهة المسئولة	الهدف	المبادرة
وزارة التربية	إدخال مفاهيم الأمان السيبراني في بعض المدارس الحكومية والخاصة بحيث يتم ذلك من خلال اختيار مدارس محددة وقياس النتائج بهدف تعميم التجربة لاحقاً	مبادرة إدخال مفاهيم أمن المعلومات في المناهج التعليمية
وزارة الإعلام وزارة الاتصالات والتقنية	نشر إعلانات تلفزيونية توعوية في مجال الأمن السيبراني على القنوات التلفزيونية	مبادرة حملة توعوية على القنوات التلفزيونية المحلية
الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات	إصدار نشرات توعوية دورية من قبل مركز أمن المعلومات لدى الهيئة موجهة للعاملين بالقطاع العام	مبادرة نشرات توعوية للعاملين بالقطاع العام حول مفاهيم أمن المعلومات
الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات	إطلاق حملات توعية للعموم في قضايا الأمان السيبراني مع التركيز على المخاطر وطريقة معالجتها	مبادرة بناء الوعي في مجال الأمن السيبراني



البرنامج الرابع : بناء القدرات المعرفية

الجهات المشاركة	الجهة المسؤولة	وصف البرنامج
جميع الجهات الحكومية	الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات	يهدف هذا البرنامج إلى تنمية القدرات التخصصية في مجال الأمن السيبراني لدى القطاع العام والقطاع الخاص

المشاريع المقترحة للبرنامج الرابع

الجهة المسؤولة	وصف المشروع	اسم المشروع
الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات	يهدف هذا المشروع إلى تدريب الكوادر التخصصية لدى الوزارات على إعداد سياسة أمن معلومات لدى كل وزارة متوافقة مع السياسة الوطنية لأمن المعلومات	مشروع تدريب الكوادر التخصصية على سياسات أمن المعلومات
وزارة الاتصالات والتقنية	يهدف هذا المشروع إلى إطلاق تدريب تخصصي احترافي لمسؤولي أمن المعلومات لدى الجهات العامة والخاصة	مشروع تدريب تخصصي في مجال أمن المعلومات

المبادرات / الإجراءات للبرنامج الرابع

الجهة المسؤولة	الهدف	المبادرة
الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات	تشجيع واستقطاب المواهب الشابة الواعدة من خلال إقامة العديد من الأنشطة كالمسابقات وبرامج الاحضان	رعاية المواهب الشابة في مجالات الأمن السيبراني
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	توفير مواد تعليمية ذات سوية جيدة في مجالات الأمن السيبراني مع عدد كافٍ من المدرسين والمحاضرين، بحيث تشمل التعليم الجامعي التخصصي والمعاهد التقانية التخصصية	مبادرة إعداد مناهج تخصصية في مجال الأمن السيبراني
وزارة الاتصالات والتقنية الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	العمل على امتلاك القدرات العالية المستوى الكفيلة بانتاج الابتكارات والقيام بالابحاث العلمية المتغيرة في مجالات الأمن السيبراني	مبادرة إطلاق مشاريع بحثية في مجال الأمن السيبراني



البرنامج الخامس : الشراكات والتعاون الدولي

الجهات المشاركة	الجهة المسئولة	وصف البرنامج
وزارة الخارجية والمعترضين وزارة الداخلية	وزارة الاتصالات والتكنولوجيا	يهدف البرنامج إلى تطوير الشراكات على المستوى الدولي والمحلي في مجال الأمن السيبراني

المبادرات / الإجراءات للبرنامج الخامس

الجهة المسئولة	الهدف	المبادرة
الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات	تبادل الخبرات والإذار المبكر حول الأخطار المحتملة والحوادث الأمنية الشائعة، وضع آليات للتصدي لهذه الحوادث وخطة معالجتها من خلال مراكز الاستجابة للطوارى المعلوماتية	مبادرة تعزيز التعاون الدولي مع الدول الصديقة في مجال الأمن السيبراني
الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات	دعم الجهود الوطنية الرامية إلى رفع مستوى أمن المعلومات في القطاعين العام والخاص	مبادرة تعزيز دور القطاع الخاص المحلي في مجال الأمن السيبراني

البرنامج السادس : تطوير هياكل تنظيمية متخصصة

الجهات المشاركة	الجهة المسئولة	وصف البرنامج
وزارة الاتصالات والتكنولوجيا وزارة التنمية الإدارية	رئاسة مجلس الوزراء	إنشاء وحدات تنظيمية متخصصة تُعنى بالأمان السيبراني في كل جهة عامة، مع تأمين المستلزمات الفنية والكوادر البشرية المؤهلة والمدرية والتي تنفذ الاستراتيجية المقرة من الحكومة

المشاريع المقترحة للبرنامج السادس

الجهة المسئولة	وصف المشروع	اسم المشروع
رئاسة مجلس الوزراء وزارة التنمية الإدارية	إنشاء وحدات تنظيمية متخصصة تُعنى بالأمان السيبراني في كل جهة عامة، مع تحديد المسؤوليات والمهام للعاملين في المؤسسة أو الوزارة، وتوفير الكوادر البشرية اللازمة	مشروع إحداث وحدات تنظيمية متخصصة بالأمان السيبراني



حوكمة الاستراتيجية

تعتبر حوكمة الاستراتيجية من أهم العوامل التي تضمن نجاح تنفيذ الاستراتيجية واستمرارية العمل بها، لذلك يجب الاهتمام بتوصيف البنى التنظيمية المسئولة عن عمليات الحكومة بما فيها التخطيط ومراجعة الأولويات وتوفير التمويل وآليات التنفيذ والمتابعة وخلق الثقافة والمناخ اللازم لضمان نجاح التنفيذ . يبين الإطار أدناه مقتراحًا لحوكمة الاستراتيجية وضمان تنفيذها عن طريق توزيع الأدوار والمسؤوليات التي تتطلبها عملية احتمالية وفق الآتي:





- 1. اللجنة العليا للتحول الرقمي:** اللجنة الوطنية العليا برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزارات التي يختارها السيد رئيس المجلس، والتي تشكل المرجعية العليا في تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية، ويقع على عاتقها في إطار حوكمة هذه الاستراتيجية المهام الآتية:
- إقرار الأولويات الوطنية المقترحة من اللجنة الوطنية للأمن السيبراني.
 - تأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والمبادرات المتعلقة بالاستراتيجية وفق الأولويات.
 - متابعة التقدم في تنفيذ الاستراتيجية بناءً على تقارير اللجنة الوطنية للأمن السيبراني.

- 2. اللجنة الوطنية للأمن السيبراني:** وهي لجنة إشراف ومتابعة وتنسيق برئاسة السيد وزير الاتصالات والتقانة، وعضوية ممثلين من مرتبة معاون وزير أو مدير عام أو مدير إدارة من الجهات التالية: (وزارة الداخلية، وزارة الإعلام، وزارة الاتصالات والتقانة، وزارة الدفاع، مركز الدراسات والبحوث العلمية)، ويمكن أن تستعين اللجنة بمن تراه مناسباً حسب الحاجة، وتقع عليها المسؤوليات التالية:
- اقتراح الأولويات الوطنية في مجال الأمن السيبراني.
 - وضع الخطط اللازمة لتنفيذ برامج الاستراتيجية.
 - التنسيق بين مختلف الجهات المعنية في مجال الأمن السيبراني.
 - متابعة تنفيذ الخطط الوطنية ورفع التقارير الخاصة بها إلى اللجنة العليا للتحول الرقمي.
 - المراجعة الدورية لمهام الوحدات التنظيمية لأمن المعلومات وإقرار ما يلزم بشأنها، وفق متطلبات تنفيذ الاستراتيجية.

- 3. وحدة تنظيمية لأمن المعلومات ضمن الوزارات والجهات المعنية لتنفيذ المشاريع والمبادرات وفق الخطط التي تضعها اللجنة الوطنية للأمن السيبراني.**
- تقوم وزارة الاتصالات والتقانة من خلال البنى التنظيمية المتوفرة لديها، أو من خلال فرق عمل تخصصية لمهام محددة، بما يلي:
- تدقيق وثائق المشاريع والمبادرات لضمان اتساقها مع أهداف هذه الاستراتيجية.
 - إعداد مؤشرات الأداء المتعلقة بالمشاريع وقياسها، ورفع تقارير دورية بهذا الخصوص إلى اللجنة الوطنية للأمن السيبراني.



الخاتمة

تتمثل رؤية الجمهورية العربية السورية في ضمان تنفيذ برامج ومبادرات الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني باعتبارها أحد أساسيات التحول الرقمي في سوريا، بالإضافة إلى دورها في تعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي كأحد أهم الفرص المتاحة لسوريا.

وتشكل هذه الاستراتيجية الإطار العام لترسيخ أفضل الممارسات اللازمة في مجالات الأمن السيبراني بهدف حماية المصالح الوطنية مع الإشارة إلى أنه ستتم مراجعتها بشكل دوري بناء على تغيير المتطلبات والأولويات، وذلك لأن مواجهة المخاطر والجرائم المعلوماتية تحتاج لتنسيق وشراكة مجتمعية واسعة تشمل الجهات الحكومية والخاصة والمؤسسات البحثية لتعظيم الاستفادة من الفرص المتميزة التي تتيحها تقانات الاتصالات والمعلومات الحديثة في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع حماية مجتمعنا من مخاطر وأضرار الجرائم والهجمات السيبرانية.





الملحق رقم / 11

قام فريق إعداد الاستراتيجية بإعداد استبيان حول السياسة الوطنية للأمن المعلومات للقطاع الحكومي، واستبيان عبر منصة إلكترونية للعموم بهدف تقييم واقع الأمن السيبراني، وكانت النتائج:

- أغلب المتجاوين مع الاستبيان هي فئة الشباب بنسبة 51%.
- أغلب أنظمة التشغيل المستخدمة يومياً، هي أنظمة Windows و Android بنسبة 65%.
- يوجد وعي مقبول لضرورة استخدام برمجيات مكافحة البرمجيات الخبيثة بنسبة 59%， وانخفاض الوعي بمفهوم الهندسة الاجتماعية بنسبة 36%.
- انخفاض بمستوى التدريب بمجال أمن المعلومات عموماً حيث بلغت نسبة من تلقوا تدريبات بهذا المجال .35%.
- تفاوت ردة الفعل اتجاه الاختراق، حيث كانت نسبة رد الفعل الأصح 42%.
- ضعف في ثقافة إعلام الجهات المختصة عند حدوث اختراق حيث بلغت نسبة الإبلاغ 10% من الحالات.
- تفاوت تفعيل الحمايات الأمنية على المستوى الشخصي حيث كانت نسبة من يقومون بتفعيل جدار النار على مستوى نظام التشغيل هي 37%.
- انخفاض نسبة متابعة الأهل للأولاد عند استخدام الهواتف أو الحواسب على الشبكة، حيث كانت نسبة المتابعة 18%.

تحليل الفجوات

بناءً على نتائج تقييم مستوى الالتزام بتطبيق الضوابط الأساسية للأمن السيبراني، وتقييم مخاطر الأمن السيبراني، وتحليل تأثير الأعمال، وتقييم نضج الأمن السيبراني، تم إجراء التحليل الرباعي (SWOT)، ويوضح هذا التحليل مواضع القوة والضعف، ومواضع الفرص والتهديدات في مجال أمن المعلومات.



نقاط الضعف

- عدم توفر الموارد البشرية المؤهلة في مجال أمن المعلومات من حيث الكم والتخصص والتسرب المستمر في الكوادر خارج القطاع العام.
- عدم وجود دائرة/قسم متخصص بأمن المعلومات لدى الجهات العامة والخاصة ما عدا القطاع المصرفي.
- عدم وجودوعي الكافي بتهديدات الأمن السيبراني لدى العاملين أو المواطنين بشكل عام.
- عدم إنشاء المركز الوطني للاستجابة للطوارئ المعلوماتية.
- عدم توفر حلول الحماية من التهديدات المتقدمة والمستمرة لدى معظم المؤسسات.
- عدم وجود تقنيات أمن أسماء النطاقات.
- عدم توفر اختصاص أمن معلومات في كليات الهندسة المعلوماتية.
- ضعف التمويل ورصد موازنات الأمن السيبراني باعتباره خارج نطاق الأولويات.
- ضعف التحفيز الجاذب والمحافظ على الكوادر البشرية الموهوبة والمختصة في مجالات الأمن السيبراني لدى القطاع العام.
- عدم وجود آليات دور رقابي أو إشرافي فعال على تطبيق معايير الأمن السيبراني الوطنية أو العالمية في كافة القطاعات العامة أو الخاصة.
- الاعتماد على برمجيات مقرصنة أو قديمة في تشغيل النظم المعلوماتية.
- غياب التعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية لإلحاد الهجمات السيبرانية الخارجية من مصدرها.
- عدم مراعاة جانب الأمن السيبراني عند توريد أو تطوير أو تشغيل أغلب المنظومات المعلوماتية في القطاع العام أو الخاص.
- التكتم على حوادث الأمن السيبراني في الجهات العامة والخاصة وعدم وجود آليات فعالة لرصدها.

نقاط القوة

- إصدار معظم قوانين الفضاء السيبراني. إصدار السياسات الوطنية.
- توفر شبكة حكومية آمنة.
- إحداث فرع مكافحة الجريمة المعلوماتية. إحداث مخبر أمن المعلومات الوطني.
- وجود كليات متخصصة في مجال الهندسة المعلوماتية.
- وجود البنية التحتية لإصدار المفتاح العام (التوقيع الرقمي).
- تنظيم انتشار التطبيقات الإلكترونية الخاصة بالهواتف الذكية وفق ضوابط خاصة بأمن المعلومات وحماية البيانات الشخصية.
- توفر خريجين موهوبين في مجال الأمن السيبراني.
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي متضمنة برنامج أمن المعلومات.
- مبادرة ومسابقات اكتشاف المهارات في مجال الأمن السيبراني، مثل: CTF-Syria.
- عضوية الاتحاد الدولي للاتصالات والمركز الإقليمي للأمن السيبراني.



التهديدات

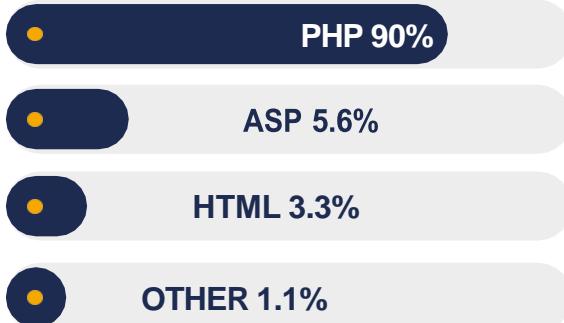
- تغير الأنظمة التقنية بصورة متكررة و/أو قلة الأنظمة المتعلقة بالأمن السيبراني.
- انتشار الهجمات السيبرانية بشكل عام، وعلى بعض الجهات العامة والخاصة.
- التقدم السريع والمستمر في مجال تقانة المعلومات.
- الحظر التكنولوجي وخصوصاً في مجالات تجهيزات وبرمجيات الأمن السيبراني وعدم وجود بدائل محلية.
- الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة.

الفرص

- مبادرات من دول حليفة للتعاون في مجال الأمن السيبراني.



مقارنة نسب الثغرات الأمنية عالية الخطورة لعام 2020 مع الأعوام السابقة



نسبة استخدام
أنواع بيئات التطوير
لمواقع ويب